اليابان وفقا لحسابات الدور الاقليمي

م.م غفران عبد الكريم توفيق
الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية
ghufranabdulkareemtawfeeq@aliraqia.edu.iq

الملخص :-
تعد التجربة اليابانية تجربة فريدة من نوعها فقد كانت وما زالت محط اعجاب العالم اجمع وبحكم الطبيعة الاتحادية لهذه التجربة ومكانتها تتمتع بعوامل قوة متعددة، حيث اصبحت اليابان في المركز الثاني عالمياً اقتصادياً بعد الولايات المتحدة الامريكية، وقد تجسدت الثورة التكنولوجية على مستوى جميع الميادين، واصبحت اليابان قوة عظمى من ضمن ثمانية الدول الكبرى في العالم.
الكلمات المفتاحية: الدور الإقليمي، الثورة التكنولوجية، قوة عظمى ،اليابان.

Japan according to regional role calculations

Ghufran Abdul Karim Tawfiq
Iraqi University / College of Law and Political Science
ghufranabdulkareemtawfeeq@aliraqia.edu.iq

Abstract.
The Japanese experience is considered a unique experience of its kind. It was and still Is the focus of admiration for the whole world, and by virtue of the federal nature of this experience and its status, it enjoys multiple strengths, as Japan has become in second place in the world economically after the United States of America. The technological revolution has been embodied in all fields, and Japan has become a superpower among the eight major countries in the world.
Keywords: Regional role, technological revolution, superpower, Japan.

تاريخ الاستلام: ٥/ ٣ /٢٠٢٤ تاريخ القبول: ١٤ / ٥ /٢٠٢٤ تاريخ النشر: ١ / ٦ /٢٠٢٤

المقدمة

تعد التجربة اليابانية تجربة فريدة من نوعها فقد كانت ومازالت محط اعجاب العالم اجمع، وبحكم الطبيعة الاتحادية لهذه التجربة ومكاناتها تتمتع بعوامل قوة متعددة أبرزها المقوم الجغرافي والسكاني يعد من اهم عوامل قوة اليابان، إذ تشكل جغرافية اليابان موقعاً استراتيجياً حيث تقع اليابان

على الساحل الشرقي للقارة الاسيوية وتحدها من الشرق المحيط الهادي وموريا الجنوبية والصين من الشمال الغربي وروسيا من الشمال فضلاً ذلك تعد اليابان سابع أكبر دولة تعداداً بالسكان.

اما المقوم الاقتصادي، فيعد من اهم عوامل قوة اليابان إذ يحتل الاقتصاد الياباني مكانة متقدمة بين اقتصاديات الدول الكبرى ويمثل الركيزة الاساسية لليابان فضلاً عن تفوق اليابان في مجال الاستثمار وفي مجال الذكاء الاقتصادي وتكنولوجية المعلومات والتي انعكست ايجابياً في تعزيز تنافسية الاقتصاد الياباني دولياً، فضلاً عن المقوم السياسي فيعد مقوم قوة لليابان ويتمثل بالمؤسسات السياسية لليابان وكذلك المقوم العسكري فيدل على الامكانيات العسكرية التي يمتلكها اليابان بم يؤهلها للدفاع عن حقوقها بصورة مستقلة.

بعد الحرب العالمية الثانية، اعتمدت اليابان ثقافة جديدة اساسها منع استخدام القوة في تسوية النزاعات الدولية، وقد اصبحت اليابان تعتمد على الترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة الامريكية كركيزة للحفاظ على مصالحها.

لقد واجهت اليابان عدة قضايا اقليمية اثرت عليها اهمها التصعيد الامني في دول منطقة جنوب شرق اسيا، والنزاعات الحدودية بين الصين واليابان حول الجزر والتحديات الاستراتيجية فضلاً عن مشكلة الطاقة والتجارب النووية المتكررة لكوريا الشمالية، ولهذا فقد رأت اليابان ضرورة اعادة تقييم دورها مع ضرورة وجود سياسة امنية وطنية مستقلة تحل مشكلة اعتمادها امنياً على الولايات المتحدة الامريكية.

اهمية البحث :-

تكمن اهمية الدراسة في انها تتناول إحدى موضوعات الدراسات الدولية والتي كأنت لاتزال تحظى باهتمام المختصين من حيث البحث والتحليل لهذه التجربة اليابانية عوامل قوتها ومسار تطورها، كما ان الاهمية تأمن في تناول البحث لأهم القضايا الاقليمية المؤثرة في التجربة اليابانية

اشكالية البحث: -

تواجه اليابان عدة قضايا اقليمية اثرت عليه وكان لها دور كبيراً فيها، فأن اشكالية البحث ترتكز على تساؤل مركزي هو: ما دور اليابان في القضايا الاقليمية التي تواجها، ومن هذا التساؤل نطرح اسئلة فرعية وهي: -

١- ما عوامل قوة اليابان؟

٢- ما طبيعة هذه القضايا؟ وما البعد الزمني لها؟

٣- ما دور اليابان في القضايا الاقليمية؟

فرضية البحث :-

تنطلق البحث من فرضية مفادها ((ان هناك عدة قضايا اقليمية اثرت على التجربة اليابانية، ولليابان دور كبير في مواجهته)) .

منهجية البحث :-

من اجل الاجابة عن تساؤل البحث واثبات فرضية تم توظيف المنهج التحليلي الاستشرافي لدراسة محاور الموضوع من حيث هذه القضايا الاقليمية والمتغيرات وطبيعة تأثيرها وما دور اليابان فيها

المبحث الأول : عوامل قوة اليابان

المطلب الأول : المقوم الجغرافي والسكاني

تقع اليابان على الساحل الشرقي للقارة الاسيوية وهي بلد الجزر، وتحدها من الشرق المحيط الهادي وكوريا الجنوبية والصين من الشمال الغربي وروسيا من الشمال، وتسمى ب(بريطانيا الشرق) اذا انها تشبها بريطانيا ، وببلاد النيهون او النيبون (باللغة اليابانية)اي بلاد الشمس المشرقة (بلاد منبع الشمس) ، ويعد الايطالي (ماركو بولو) هو من اطلق اسم اليابان على هذه الارض في عام ١٢٥٤ (عبد الحميد: نوري واخرون ٢٠٠٦، ٥٢).

وتتكون اليابان من(٧٠٠٠) جزيرة ، الا ان (٤١٦) جزيرة مأهولة بالسكان ، وتعد اكبر هذه الجزر اربعة جزر رئيسة والتي تسمى بجزر الام وهي(هونشو، شيكوكو، كيوشو، هوكايدو) وتشغل هذه الجزر مساحة ٩٨% من مساحة اليابان ، والتي تبلغ مساحتها الاجمالية نحو(٣٧٨٠٠٠) كم٢، وتقسم اليابان على (٨) مناطق رئيسة و(٤٧) محافظة (كمال: شادية، ٢٠١٥ ،٥-٨).

كما ان للموقع الجغرافي للدولة تأثيره في التطورات السياسية اليابانية وجعلها قوة بحرية مهمة في منطقة شرق اسيا قد ساعدها سابقاً في تكوين امبراطوريتها في شرق اسيا حيث سهل لها القرب الجغرافي من هذه المنطقة في الوصول بقوة الى المناطق التي ارادة استعمارها دون تحمل اعباء مادية تفوق قدراتها، ومكنها من زيادة معاملاتها الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة بسبب انخفاض تكلفة نقل السلع اليابانية لدول المنطقة (فؤاد: علي ٢٠٠١ ،١٢).

ويوصف الموقع الجغرافي لليابان من الناحية الاستراتيجية بالحيوي وذلك نتيجة ان اليابان تقع على مسار اكرب واعظم الطرق التجارية التي تربط قارة اسيا بالمحيط الهادي من طريق بحر

أخوتسك وبحر اليابان وبحر الصين الشرقي وهذا قد حول اليابان الى منعطف حيوي في الاتصالات البحرية في المنطقة (سامي: علي ٨٧،٢٠٢٢).

ويتميز سكان اليابان بالتجانس اذا يبلغ اجمالي تعداد سكان اليابان نحو(١٣٠) مليون نسمة وهي بذلك تعد سابع اكثر دولة تعداداً بسكان وتعد عاصمتها طوكيو، ويشكل العنصر الياباني نسبة ٩٩,٤% من مجموع السكان البالغ عددهم حسب احصائية عام ٢٠٢١ نحو (١٢٥، ٩١٣، ٠٧٤) نسمة والكوريون نحو ٠,٥% وما تبقى نحو ٠,١% فهم من الجنسيات المختلفة ، ويعيش اكثر من ٧٩ % من السكان في المدن الكبرى والباقي في القرى والارياف(المهدي: تقية، ٢٠١١، ١٤١).

خارطة (١-١) تمثل خارطة اليابان

المصدر: https://arabrcrc.org/adpc/new/japan-info-2022-9-20/ تاريخ الزيارة (١١/٧/ ٢٠٢٣).

المطلب الثاني / المقوم الاقتصادي والتكنولوجي

تعد اليابان من أبرز القوة الاقتصادية في العالم وقد استطاعت في عقد من الزمن الانتقال من حالة الدمار الشامل بعد الحرب العالمية الثانية الى تحقيق اعلى درجات النمو الاقتصادي بالإضافة الى فرض امكانياتها على التجارة والاستثمار الدولي (ابو بكر وخير الدين: خوالد٢٠١٧، ٣٥).

ويصنف الاقتصاد الياباني ضمن الترتيب الثالث عالمياً بناتج محلي اجمالي بلغ نحو٤,٩٤ تريليون دولار امريكي وفقاً لإحصائية العام ٢٠٢٠ ، اذ تعد اليابان ثاني اكبر سوق لأسعار الصرف بعد الولايات المتحدة الامريكية فضلاً ذلك يحتل الاقتصاد الياباني المرتبة الثالثة من حيث الصناعات الثقيلة والاقتصاد الحر والتي لها اعلى معدلات ادخار في العالم (سامي: علي: ٢٠١٣، ٩٠). ، كما تعد اليابان من بين الدول العشرة عالمياً في هذا المجال وفقاً لإحصائية البنك الدولي لعام ٢٠١٩ ، وذلك بسبب نصيب الدخل الفردي العالي الذي بلغ نحو ٤٠ الف دولار(Gop: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD).

لقد تبنت اليابان استراتيجيات عديدة وخطط مكنتها من تطوير اقتصادها وتعزيز تنافسيتها محلياً وإقليميا ودولياً وابرز هذه الاستراتيجيات هي (استراتيجية الذكاء الاقتصادي) اذا تعد اليابان من اولى الدول في العالم التي ركزت على مفهوم الذكاء الاقتصادي واتخذت من المعلومة مورداً اساسياً في تحقيق التنمية والتنسيق التنافسي، وقد ساعدها على ذألك مجموعات الخبرات التي تم تجميعها من الاقتصاد الامريكية لاسيما ثقافة المجتمع الياباني القائمة على التعاون والابداع واتقان العمل (ابو بكر وخير الدين ،٣٥).

اما في المجال الصناعي، فقد اشتهرت اليابان في انشاء العديد من المشاريع لاسيما انشاء شبكة سكة حديد رئيسة لربط جميع انحاء اليابان وبهدف تنشيط العمل الاقتصادي والاندماج الاجتماعي، كما توجد في اليابان اكبر شركتين لصناعة الغزل والنسيج وهما شركتا (ايتشي، هيروشيما) ، فضلاً عن(المصاهر الامبراطورية) والتي تعد اكبر منشأة تعدينية في اليابان، ومصنعي(يوكوسوكا، يوكوهاما) (G.C. 1946 , 57).

اما في المجال التكنولوجي، هناك العديد من المؤشرات الايجابية حققتها اليابان والتي تشير الى تفوقها في مجالات الاستثمار في الذكاء الاقتصادي وتكنولوجية المعلومات والتي انعكست ايجابياً في تعزيز تنافسية الاقتصاد الياباني دولياً وهي (Baller,S.Dutta,S.and Lanvin, 2016, 117)

١-تعد اليابان دولة رائدة في مجال استيعاب التكنولوجية على مستوى المؤسسات اذ حصلت على المرتبة الثانية عالمياً بمجموع (٦,١) من اصل (٧) نقاط ، وحتلت المرتبتين الاولى والخامسة في

مجال استخدام تكنولوجية المعلومات والاتصالات بين المؤسسات وذلك بمجموع (٦,١) و(٦,٠) نقطة من اصل (٧) نقاط.

٢- تعد اليابان من اكثر الدول تنافسية في مجال المعلومات اذ احتلت المرتبة الاولى عالمياً من اصل ١٣٨ دولة شملها التقرير بمجموع ٦,٣ نقطة من اصل ٧ نقاط لعام ٢٠١٦، كما وقد احتلت المرتبة الاولى في مجال المنافسة بين خدمات الانترنيت والهاتف بحصولها على التقييم الكامل نقطتين.

٣- لقد حققت اليابان نسبة مرتفعة في مجال الالتحاق بالتعليم الثانوي حيث بلغت نحو ١٠١,١٩%، احتلت اليابان المرتبة التاسعة عالمياً في مجال جودة التعليم

٤- تعد اليابان من الدول الرائدة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية اذ احتلت المرتبة السادسة عالمياً بمجموع (٦,١) نقطة من اصل ٧ نقاط لعام ٢٠١٦، وهذا انعكس ايجاباً في تخفيض معدلات قرصنة البرمجيات حيث أحتلت اليابان المرتبة الثانية عالمياً بمعدل قرصنة منخفض جداً بلغ نحو (٩%).

٥- قدرت نسبة استثمار اليابان في المعلومات نحو ٢,٦١ % من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة مرتفعة مقارنة بعدة دول اخرى كروسيا التي قدرت فيها هذه النسبة نحو ٠,٦% ، وايطاليا ١,٤٥% ، والدنمارك ٢,٠٦% ، والنمسا ٢,٠٨% ، وفرنسا ٢,٥١% .(يوسف: بلال، ٢٠٠٣، ١٣٦).

٦-احتلت اليابان المرتبة الرابعة عالمياً من اصل ٤٠ دولة في مجال الانفاق على البحث والتطوير بمجموع ٥,٦ من اصل ٧ نقاط ، كما واحتلت اليابان المرتبة الثالثة عالمياً في مجال توفر العلماء والمهندسين بمجموع ٥,٥ نقطة ، أما فيما يخص مخرجات نظام الذكاء الاقتصادي ومن أبرزها براءات الاختراع فقد احتلت اليابان المرتبة الأولى عالمياً اذ حصلت ٣٣٥,٤ براءة اختراع لكل مليون نسمة (Schwab, k. 2016 , 217).

المطلب الثالث / المقوم السياسي والعسكري

تعد التجربة اليابانية تجربة فريدة من نوعها فقد كانت ومازالت محط اعجاب العالم اجمع بحكم الطبيعة الاتحادية لهذه التجربة ومكاناتها اذ تتمتع بعوامل قوة متعددة ابرزها هي:

اولاً: العامل السياسي / تتمثل القوة السياسية بالمؤسسات الرسمية للسياسة اليابانية والتي لها دور في تقوية بنية اليابان وتطورها ورسم سياساتها وصنع قراراتها وهذه المؤسسات هي(**الامبراطور**

،البرلمان الياباني (الدايت) ، مجلس الوزراء ، وزارة الخارجية اليابانية ، وزارة التجارة الدولية والصناعية)

فالإمبراطور ، يعد رئيساً للدولة واعلى سلطة دينية في البلاد وفقاً لديانة الشينتو، إذ لاتزال اليابان الدولة الحديثة في العالم التي تشير الى رئيس عائلتها الملكية باسم الامبراطور، وفيما يتعلق بصلاحيات الامبراطور وفقاً لدستور ١٩٤٦ تتمثل في (عوديشو: وليم، ٢٠٠٨،٢١).

اما البرلمان الياباني (الدايت) يمثل السلطة التشريعية في اليابان وينقسم الى مجلسين الاول هو مجلس النواب ويتكون من ٤٩١ مقعداً ، أما المجلس الثاني فهو مجلس المستشارين ويتكون من ٢٥٢ مقعداً (مشاي: صلاح، ٢٠٢١، ٣).

وتتمثل الاختصاصات التي منحها الدستور للبرلمان الياباني في (Hans G,Beat world, 1982, 45.):

١-الموافقة على التشريعات الداخلية الذات الصلة بالسياسة الخارجية لليابان.

٢- الموافقة على قرارات مجلس الوزراء بشأن تعبئة قوات الدفاع الوطني اليابانية.

مجلس الوزراء: فيضم رئيس الوزراء ووزراء الدولة والوكالات واللجان المرتبطة به ، وجميعهم مسؤولون أمام البرلمان، ويتم اختيار رئيس الوزراء من بين اعضاء البرلمان بعد مصادقة الامبراطور عليه، وله الحق بتعيين واقالة وزرائه الذين يجب ان يكون غالبيتهم اعضاء في البرلمان، ويتولى المجلس السلطة التنفيذية ومنها وضع الاطر الاساسية للسياسة الخارجية وتنفيذ السياسة الخارجية اليابانية ، وعقد المعاهدات مع دول العالم (Hans G,Beat world, 1982, 46.):.

أما وزارة الخارجية : فتضم فضلاً عن منصب الوزير عدد من المكاتب التي يختص كل منها بإدارة سياسة اليابان الخارجية اتجاه احد المناطق الجغرافية في العالم ، وهذه المكاتب هي مكتب الشؤون الاسيوية ومكتب شؤون شمال أمريكا ، مكتب شؤون امريكا اللاتينية والكاريبي ، مكتب الشؤون الاوروبية ، مكتب الشرق الاوسط وأفريقيا، مكتب الشؤون الاسيوية).Eto shinkicko, ,1976, 126(

أما وزارة التجارة الدولية والصناعة التي تأسست في العام ١٩٤٩ بعد دمج وزارة التجارة والصناعة ووكالة الفحم والتجارة الدولية وقد اعتمدت عليها الدولة اليابانية بغيت توجيه اقتصادها عن طريق المؤسسات المرتبطة بها وهيمنتها على اهم مفاصل الاقتصاد الياباني ، وتضم هذه الوزارة فضلاً عن منصب الوزير مجموعة من المكاتب هي(مكتب سياسات التجارة الدولية، مكتب الصناعات الاساسية ، مكتب السلع الصناعية الاستهلاكية، مكتب ادارة التجارة الدولية، مكتب السياسة الصناعية، مكتب المعلومات الصناعية والآلات) (فير: افلين، ٢٠١٠، ٣٤).

أما المؤسسات غير الرسمية: فتتمثل في دور الاحزاب السياسية اليابانية في تحديد وتوجيه سياسة اليابان الخارجية وهذه الاحزاب هي (الحزب لليبرالي الديمقراطي، الحزب الاشتراكي الياباني، الحزب الديمقراطي الاشتراكي، حزب الكوميتو، الحزب الشيوعي الياباني) وسنتناولها بإيجاز على النحو الاتي:

اولاً: الحزب الليبرالي الديمقراطي : تأسس في العام ١٩٥٥ باندماج الحزبين الليبرالي والديمقراطي في حزب واحد وهو الحزب الليبرالي الديمقراطي، ويعتمد هذا الحزب في تمويله على دعم قطاعات الاعمال كقطاعات الاعمال الزراعية والصناعية، وهو يتمتع بالأغلبية البرلمانية التي مكنته من تشكيل الحكومات المتعاقبة خلال المدة ١٩٥٥-١٩٨٥ (فير: افلين، ٢٠١٠، ٣٤).

ثانياً: الحزب الاشتراكي الياباني ، فقد تأسس في العام ١٩٠٦ ، ويعتمد في تمويله على نقابة السوهيو وينتمي اغلب اعضائه الى نقابات القطاع العام ، وقد تبنى هذا الحزب في العام ١٩٥٠ الدعوة الى الحياد الدائم لليابان في شرق اسيا، وقد نادى بضرورة قيام اليابان بعقد معاهدات سلام مع كل الحلفاء الذين هزموا اليابان في الحرب العالمية الثانية وعدم عقد معاهدة منفصلة مع الولايات المتحدة الامريكية (وليم، ٣٣).

ثالثاً: الحزب الديمقراطي الاشتراكي، فقد تأسس في العام ١٩٦٠ ، ويعتمد الحزب في تمويله على نقابة الدومي وقد عرف عن هذا الحزب اعتداله في مجال السياسة الخارجية ، وتتمثل طروحات الحزب في وضع خطط الاستثمار الاراضي واشراك الشعب في اصلاحها ، واعادة النظر في نظام الاراضي الذي يمنح الاولوية للشركات والافراد (وليم،٣٣).

رابعاً: حزب الكوميتو: وقد تأسس هذا الحزب في العام ١٩٥٤ ، وقد تميز هذا الحزب بتبدل مواقفه في مجال السياسة الخارجية وذلك حسب تحالفه وعلاقاته مع احزاب المعارضة الاخرى لاسيما الحزب الثوري الياباني ويهدف الى تحقيق العدالة الانسانية والعمل على اعادة بناء المجتمع الياباني على اساس ديني.

خامساً: الحزب الشيوعي الياباني : فقد تأسس في العام ١٩٩٢كجمعية سياسية سرية ، وقد دعا هذا الحزب الى تبني سياسة الحياد في مجال السياسة الخارجية وتتمثل اهدافه في انهاء التحالف العسكري بين اليابان والولايات المتحدة وتفكيك كل القواعد الامريكية في اليابان لأنه يريد ان يجعل اليابان بلد عدم الانحياز والحياد وفقاً لمبادئ تقرير المصير والسيادة (وليم، ٣٤).

ولقد بدأت مرحلة جديدة في تاريخ اليابان مع الاعلان عن دستور الياباني الجديد في العام ١٩٤٧بضغط من الادارة الامريكية ، عرفت خلالها نهضة ثانية ذات منحنة ديمقراطي بدت بعد ان

حرر اليابانيون من كل قدراتهم العسكرية وهي نهضة منزوعة السلاح دون شك، لكنها قدمت تجربة رائدة في التحديث أكثر عمقاً من سابقتها في جميع المجالات، واكثر اشعاعاً على المستوى الكوني، فقد تحولت اليابان الى عملاق اقتصادي يمتلك قدرات تكنولوجية وعلمية بالغة التطور (شكر: نغم ٨٩،٢٠١٨).

وتنص المادة التاسعة من الدستور الياباني على ان يتطلع الشعب الياباني بصدق واخلاص الى السلام العالمي القائم على أسس من العدل والنظام ويتخلى الى الابد عن الحرب كحق سيادي للدولة وعن القيام بأية أعمال عدوان أو تهديد بواسطة العنف بوصفها وسيلة لحل النزاعات الدولية ومن أجل تحقيق تلك الغاية لا يتم امتلاك قوات برية او بحرية أو جوية أو غيرها من القوات العسكرية ولأتعترف الدولة بحقها في خوض الحروب. (Glenn D.Hook&Gavan, 2001, 28)

لقد اتجهت الروية الى ضرورة تشكيل قوة يابانية للحفاظ على الامن الداخلي لليابان حيث تم تشكيل قوة صغيرة تحت عنوان (شرطة الاحتياط القومي) في العام ١٩٥٠ وتطورت هذه الفكرة الى تشكيل قوات الدفاع الذاتي اليابانية في العام ١٩٥٤ والتي تساند القوات الامريكية في الدفاع عن الاراضي اليابانية ضد اي تهديد شيوعي محتمل وقد اتى ذلك نتيجة جهود من المشاورات الثنائية التي جرت بين جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية الاسبق ويوشيا شيغهرو رئيس وزراء اليابان الاسبق (حكيمي: نسرين، ١٩٩٤، ٥٢).

ان تفاقم حجم التهديدات الامنية لليابان لاسيما مع تزايد التهديد النووي والصاروخي الكوري الشمالي والتهديدات الصينية والروسية في المنطقة دفعت اليابان الى ان تتجه في تأمين قدرات دفاعية مناسبة مع دعم الترتيبات الامنية مع حليفتها الولايات المتحدة وقد جرت محاولات عديدة لتعديل المادة التاسعة من الدستور الياباني حيث بدأت هذه المحاولات بتشريع قانون في العام ١٩٩٠ حول التعاون في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والذي عرف لاحقاً بقانون عمليات حفظ السلام واصبح بموجب هذا القانون بمكان اليابان ارسال قوات دفاع ذاتي الى الاراضي الاجنبية (عبد الغني: ايمان، ٢٠١٥، ٢٦١).

وفي العام ٢٠٠١ اكد رئيس الوزراء الياباني كويزومي على ضرورة تعديل الدستور اليابان ليسمح لليابان ممارسة حق الدفاع الجماعي وبعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ شرعت اليابان قانون التدابير الخاصة بمكافحة الارهاب حيث خول هذا القانون ارسال قوات دفاع ذاتي يابانية لأراضي اجنبية تحت مسما مكافحة الارهاب (عوديشو، ٦٢).

اما المقوم العسكري فقد توسعت المهام العسكرية لقوات الدفاع الذاتي اليابانية اذ بلغت ميزانية الدفاع في العام ٢٠٢١ نحو(٤٩,١٤٩) مليار دولار اذ بدأ التوجه الياباني في شراء انظمة جديدة مضادة للصواريخ وتحديث مقتلات حربية طراز(F_15k) فضلاً عن شرائها عدد من المروحيات العسكرية الامريكية رداً على التهديدات المستمرة من كوريا الشمالية المتمثلة ببرنامجها وتجاربها النووية فضلاً عن خلافها مع الصين بشأن الجزر المتنازع عليها بين البلدين (قنديل: احمد، ٢٠١٣، ١١١).

حازت اليابان المركز الخامس عالمياً بحسب تصنيف(Global firepower) لعام ٢٠٢١ نحو (٠,١٥٩٩) ولعام ٢٠٢٢ نحو(٠,١١٩٥) وفقاً لمؤشر القوة العسكرية والذي يشتمل على (القدرات العسكرية، المادية والعوامل اللوجستية والجغرافية)(Japan Military Strength :https://www.globalfirepower.com/country-militar)

بدأت اليابان في بناء نظام دفاع صاروخي باليستي منذ العام ٢٠٠٣ وتنشر حالياً نظام ثنائي المستوى قذائف Agis من طراز SM_2 والتي تطلق من السفن للاعتراض خلال المسار وقذائف ارض _ جو ذات قدرات ارضية متقدمة من طراز باتريوت (PAC-3) للاعتراض الطرفي كما ادخلت ست سفن من طراز (Aegis BMD) ووحدات باتريوت (PAC-3) لست مجموعات صاروخية للدفاع الجوي وأربعة رادارات مثبتة من طراز(FPS-5) للدفاع الجو وشرعت ببناء أول سفينتين إضافيتين مجهزتين بنظام Aegis BMD وتنشر راداها الجديد من طراز FPS-7 وفي العام ٢٠٠٦ طورت اليابان والولايات المتحدة الامريكية سوياً قذيفة اعتراضية متطورة من طراز (BMD- SM-block IIA) (سامي،٢٣٢).

المبحث الثاني: اليابان والقضايا الاقليمية

بعد الحرب العالمية الثانية اعتمدت اليابان ثقافة جديدة اساسها منع استخدام القوة في تسوية النزاعات الدولية واصبحت اليابان تعتمد على الترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة الامريكية كركيزة للحفاظ على مصالحها ولقد واجهت اليابان قضايا اقليمية عدة اثرت عليها اهمها التصعيد الامني في دول منطقة جنوب شرق اسيا والنزاعات الحدودية بين الصين واليابان حول الجزر فضلاً عن مشكلة الطاقة والتجارب النووية المتكررة لكوريا الشمالية، لهذا فقد رأت اليابان ضرورة اعادة تقييم دورها مع ضرورة وجود سياسة امنية وطنية مستقلة تحل مشكلة اعتمادها امنياً على الولايات المتحدة الامريكية (فهمي: احمد).

المطلب الاول : التعاون مع دول جنوب شرق اسيا

تعد دول جنوب شرق اسيا المعروفة بالأسيان والتي يبلغ عددها ١٠ اعضاء وتشمل كل من (فلبين، إندونيسيا، ماليزيا، تايلند ، سنغافوريا، فيتنام، ميانمار، لاوس، كمبوديا) ذات اهمية لمصالح اليابان الاقتصادي والسياسية والامنية وتربط هذه الدول روابط سياسية واقتصادية وعسكرية وامنية وثقافية ضمن منظمة الاسيان (كريم: عمار، ٢٠٢١، ٨٧).

تعد علاقات دول الاسيان مع اليابان من اوائل الانفتاح الياباني على العالم بعد الحرب العالمية الثانية لاسيما منذ العام ١٩٦٧ وذلك بعد صدور البيان المشترك لرئيس الوزراء الياباني الاسبق (ايزاكوسانو) والرئيس الامريكي (جونسون) حيث تضمن البيان دور اليابان الاقتصادي الجديد وامكانية انعاش هذا القطاع الحيوي المهم فقد بدأت اليابان بالانفتاح على هذه المنطقة ضمن ما يعرف (دبلوماسية التعويضات) والتي شكلت مفتاح لعودة العلاقات اليابانية الاسيانية فضلاً عن ازدهار قطاعي(التجارة والاستثمار) عبر استرداد الاسواق اليابانية التي فقدتها في المنطقة خلال الحرب العالمية الثانية وانتقالاً الى شراكات امنية وعسكرية ذات صيغ دفاعية بين الطرفين لمجابهة التحديات المشتركة بما فيها(الارهاب، تجارة المخدرات، اشكالية انتشار النووي، الهجرة غير المشروعة) .Yasuyuki Ishida,Japan and ASEAN partnership: 2,2018 , 12-14

تبنت اليابان في عقد السبعينات والثمانينات ما يعرف ب (نموذج الاوز الطائر*، مجموعة التنانين الاربعة**، دول الاسيان الاربعة او النمور الاربعة (سامية: ربيعي، ٢٠٠٨، ١٨١) .

ولقد دخلت اليابان والاسيان مرحلة جديد من التفاعلات الامنية والاقتصادية بعد العام ٢٠١٣ ، حيث تبنت اليابان خلالها مجموعة من المبادرات وهي:

أولاً: مبادرة شركاء من اجل الرخاء / تقود هذه المبادرة الى توظيف عدد من الشراكات ذات الطابع التجاري والاستثماري لصالح اليابان وهي :

١-**اتفاقية الشراكة عبر الباسفيك (TPP)** : وهي اتفاقية تجارية استثمارية وقعت في العام ٢٠١٦ وتضم ١٢ دولة وهي(الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان، استراليا، نيوزيلاند، بروناي، فيتنام ،

* نموذج الاوز الطائرة: هو نموذج او نظرية تصف عملية النمو الاقتصادي كأسراب الاوز الطائر ويساهم في نقل التقنيات والتحديثات والخبرات اليابانية الى عدد من دول الجوار

** مجموعة التنانين الاربعة : وهي دول حديثة التصنيع وتتميز بنموها الصناعي السريع واعتمادها على الاستثمارات الاجنبية وهي (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة).

ماليزيا، سنغافورة، كندا، المكسيك، بيرو، تشيلي) وقد انسحبت منها الولايات المتحدة الامريكية في العام ٢٠١٧ وذلك بعد تولى الرئيس ترامب الادارة الذي تبنى شعار "امريكيا اولاً "

٢- **شراكة (RCEP)** : وتعد شراكة اقتصادية شاملة ومتوازنة على المستوى الاقليمي والتي تضم ١٦ دولة وهي(دول الاسيان العشرة، اليابان، استراليا، الهند، كوريا الجنوبية، نيوزيلاند)

٣- **منطقة التجارة الحرة لبلدان اسيا الباسفيك** (FTAAP) : وهي. اتفاقية شراكة بين دول الاقليم كلها بما فيها اليابان ودول الاسيان ودول عبر الباسفيك من اجل تعزيز التكامل الاقتصادي بينهم (سامي، ٢٠١٣، ٥٧).

٤- **شراكة الحر والمفتوح في الهندو باسفيك (FoIP)** : والتي تسمى بشراكة الاشمل كونها تشمل دول المحيطين الهادي والهندي من اجل تعزيز التفاعلات الاقتصادية والامنية وبحسب روية اليابان ان الاسيان ستكون محور هذه التفاعلات لأنها سوق لتصريف المنتجات وبيئة استثمارية تنافسية جاذبة الى دول الاقليم بما فيها(اليابان، الصين، الهند).

٥-**اتفاقية الشراكة الشاملة بين اليابان والاسيان (AJCEP)** : وهي الاتفاقية التي تم فيها حسم المفاوضات حول بروتوكول تعديل الاتفاقية بعد سبع سنوات من العمل حيث تواصل اليابان جهودها في تقديم القروض والمساعدات الانمائية لدول الرابطة بالإضافة الى التعاون التقني بين الطرفين والتبادل في العملات المحلية بين الطرفين مثل اتفاقية مبادلة العملات بين اليابان والفلبين (KeiKoga, , 2019 ,30.).

ثانياً: مبادرة شركاء من اجل جودة الحياة / وتهدف الى دعم القطاع الصحي والبيئي للحد من الكوارث الطبيعية.

ثالثاً: مبادرة شركاء من القلب الى القلب / وتهدف الى دعم النشاطات الثقافية والفنية بين اليابان والاسيان (Revised Impleementation,2017 , 11-12.).

رابعاً: مبادرة شركاء من اجل السلام والاستقرار / وهذه المبادرة تقود الى تأمين المضايق والممرات المائية والاستمرار في اجراء المزيد من المناورات المشتركة بين اليابان والاسيان في ضوء تزايد التهديدات الصينية لاسيما خروقاتها المستمرة في بحري الصين الشرقي والجنوبي فضلاً عن التهديدات الكورية الشمالية (KeiKoga,p35).

وتعمل اليابان بحسب وثيقة استراتيجية الامن القومي وبرنامج الدفاع القومي على بناء القدرات لدول هذه المنطقة وتعمل على تقديم المساعدة لها لاسيما تلك الدول التي تشارك القلق بإزاء صعود الصين الاقتصادي والعسكري وتشارك اليابان في المحافل الدولية لهذه المنطقة في سبيل

توحيد الآراء نحو موقف موحد اتجاه الصين ومساعدة هذه الدول امنياً واقتصادياً وهذا التوجه الياباني نحو منطقة جنوب شرق اسيا والتعاون معها قد دفع المحللين والمراقبين الى اطلاق مصطلح (الاستدارة نحو الجنوب) على غرار مصطلح (الاستدارة الامريكية نحو اسيا) (Alexandra Sakaki, 2015, 7.).

المطلب الثاني / ابرز القضايا الخلافية مع الصين

تعد الصين محط اهتمام بالنسبة لليابان وهي القوة الجيوبولتيكية الاسيوية الكبرى، والاقرب الى اليابان جغرافياً، وهناك متغيرات عدة أثرت في العلاقات اليابانية الصينية تتمثل في الاتي:

اولا/ مشكلة النزاع على الجزر ومناطق الموارد الطبيعية :- شهد بحر الصين الشرقي نزاعاً بين الصين واليابان حول جزر سينكاكو كما يطلق عليها اليابان، الاان الصين تطالب بها وتسميها (دياويو) ويشترك في النزاع تايوان وتسميها (دياويتي) ويشار لها تاريخياً بجزر بيناكل (حطاب ومشعالي، ٢٠١٩، ٧٣٣).

وان جذور النزاع الياباني الصيني يعود الى العام ١٨٩٥ عندما قامت اليابان بضم الجزر اليها مدعية بأنها ارض مباحة لا تتبع اي دولة في حين ان الصين تدعي ان هذه الجزر كانت خاضعة للسيادة الصينية منذ العام ١٤٠٣ وان اليابان قد استحوذت عليها بموجب معاهدة (شيمونوسكي) التي انهت الحرب اليابانية الصينية الاولى (١٨٩٤- ١٨٩٥) لصالح اليابان (نسيمة: طويل، ٢٠١٧، ٩٨).

الا ان اليابان ترفض هذا الادعاء وترى انه باطل وان هذه الجزر تعد جزءاً من جزر (نانسيي شوتو) التي هي اراضي يابانية وان ما زاد التوتر بين اليابان والصين هي قيام الصين في اتباع سياسة الامر الواقع عبر تحديد خط الدفاع الجوي البحري في العام ٢٠١٣ في بحر الصين الشرقي اذ يضم هذا الخط جزر سينكاكو /دياو المتنازع عليها، وان الغرض الرئيس من وراء أعلان هذا الخط هو اخضاع منطقة بحر الصين الشرقي بما فيها مجالها الجوي تحت سيطرة الصين إذ إن كل طائرة تطير فوق هذه المنطقة تخضع لقواعد تعريف بالهوية حددتها الصين وهذا بحد ذاته تصعيد خطير يدفع باليابان الى ان تتخذ خطوات تصعيدية لاسيما في مجال توظيف قدراتها العسكرية توظيفاً استراتيجياً إزاء هذه التهديدات

(Taisaku Ikeshim, ,2016, 154-168)

.

كما توجد هناك نزاعات بين الطرفين حول المناطق البحرية الغنية بالثروات الطبيعية في بحر الصين الشرقي، وبحسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ان بحر الصين الشرقي يحتوي على نحو(٢٠٠) مليون برميل من النفط ضمن الاحتياطات المحتملة، والغاز الطبيعي يصل ما بين ١ الى ٢ ترليون قدم مكعب (حطاب ومشعالي، ٧٣٤). ويأتي حقل(شانكسياو) كما تسميه الصين وحقل شيراكبا كما تسميه اليابان على راس الحقول الغازية الواعدة باحتياطات غازية تصل نحو ١٦٨ مليار قدم مكعب فمن الطبيعي رؤية التوترات بين اليابان والصين حول هذه المناطق في ضوء هذه التقديرات وفي ضوء اعمال التنقيب المستمرة من قبل الطرفين في هذه المنطقة الاستراتيجية منطقة بحر الصين الشرقي (دندن، عبد القادر، ٢٠١٣، ٢٩٦).

ثانيا / قضية تايوان :- من اهم المتغيرات التي أثرت في العلاقات اليابانية الصينية هي قضية تايوان اذ تنظر الصين اليها على انها جزء لا يتجزأ من الاراضي الصينية ومصالحها الحيوية الاستراتيجية، اما اليابان فلها مواقف متباين ازاء ملف تايوان فمن جهة نراها تعرب عن التزامها الكامل بوحدة الاراضي الصينية وان تايوان جزء من الصين ومن جهة اخرى تظهر تصريحات من مسؤولين يابانيين يشيرون الى ان تايوان دولة مستقلة وان اليابان لديها مخاوف من وقوع توترات تنذر بخطر الحرب بين الصين والولايات المتحدة الامريكية في حال استردت الصين تايوان بالقوة العسكرية وترى اليابان نفسها احد اطراف الصراع حال وقوعه وهذا ما لا تتمناه (مردان: باهر، ٢٠١٣، ٩٩).

ثالثاً / تنامي القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية: منذ نهاية الحرب الباردة اصبحت اليابان تنظر بقلق الى تنامي القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية في محيطها الاسيوي، وهي ترى ان تربة الخلافات الصينية اليابانية الخصبة تاريخياً تغذي الصراع التنافسي الجغرافي السياسي بين اليابان والصين وتعزز السباق على بسط النفوذ على مصادر الطاقة وتسعى الصين الى دور ريادي في جوارها الاسيوي وهي تستمد نفوذها من قوتها الاقتصادية.

رابعاً / تعد الزيارة السنوية التي قام بها رئيس الوزراء الياباني السابق(كويزومي) الى معبد ياسوكوني من اهم المشاكل الصينية اليابانية، اذ تعد الصين هذه الزيارة الرسمية استفزازاً لها ، ويضم هذا المعبد قتلى الحرب اليابانية ضد الصين والمتهمين منهم بارتكاب جرائم حرب ضد الصين وترى الصين ان اليابان لا تود التخلي عن ماضيها العسكري ولأتعترف بما ارتكبته في حق الشعوب الآسيوية وقد غذى ذلك اصرار اليابان على اعتماد كتب التأريخ التي تتجاهل الماضي الامبريالي لليابان (عوديشو، ٧٣).

خامساً / اتهام اليابان للصين بتبني نهج تكتمي بشأن ميزانية الدفاع التي تتزايد بشكل سريع وهو ما يشكل تهديداً متزايداً للأمن القومي الياباني ومن جهة ثانية يحيط الصين الارتياب بشأن خطط الحكومة اليابانية لمراجعة الدستور السلمي للبلاد من اجل تسهيل نشر قواتها العسكرية والتعاون بشكل اوثق مع الولايات المتحدة الامريكية في المسائل الامنية والدفاعية.

سادساً / التحالف الامني الامريكي الياباني : في اطار استراتيجية احتواء الصين عسكرياً أبرمت اليابان تحالفاً استراتيجياً شاملاً مع الولايات المتحدة الامريكية تضمن تنسيق غير مسبوق على المستوى العملياتي ورفعاً جزئياً للحظر المفروض على تصدير تكنولوجيا السلاح الامريكي المتقدم الى اليابان وبتوقيع هذا التحالف قد بدأ النظام الدولي يعرف تحولاً استراتيجياً بالغ الاهمية يتضمن قبولاً ضمنياً من جانب دوائر صنع القرار العليا في الولايات المتحدة بإسقاط ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية وهو الابقاء على اليابان دولة منزوعة السلاح وهذا التحالف يعد تحولاً يخرج التعاون العسكري الامريكي الى نطاق واسع يتجاوز الحدود الجغرافية لليابان (عوديشو، ٧٤).

المطلب الثالث / اشكالية شبه الجزيرة الكورية

تعد شبه جزيرة الكورية محط اهتمام بالغ بالنسبة لليابان وذلك نتيجة للتقارب الجغرافي فقد برزت متغيرات أثرت في طبيعة علاقة اليابان بهذه المنطقة وهي :

اولاً: مشكلة البرنامج النووي والصاروخي لكوريا الشمالية :- تعد كوريا من الدول ذات القدرات النووية والصاروخية اذ يعود تبني برنامجها النووي منذ منتصف عقد الخمسينيات القرن الماضي وبمساعدة الاتحاد السوفيتي ومن ثم اشراك الصين وبعدها اعتماد كوريا الشمالية على قدراتها في استكمال طموحاتها النووية (جبار: ستار، ٢٠١٦، ٢٣٣). ولقد برزت مشكلة البرنامج النووي لكوريا الشمالية وزادت خطورته على دول الجوار بما فيها كوريا الجنوبية اليابان والمصالح الامريكية في المنطقة بعد تحليق صاروخ كوري شمالي في الاجواء اليابانية في العام ١٩٩٨ مما تطلب من اليابان ضرورة مراجعة سياساتها الامنية (عوديشو، ٧١).

وبالرغم من الجهود اليابانية التي قدمتها لدعمها لمنظمة كيدو الا ان كوريا الشمالية استمرت في تطوير طموحاتها النووية وذلك عبر ترجمتها الى عدد من التجارب النووية وقيامها بتطوير كبير بمنظومة صواريخها الباليستية حيث اصبح كل من كوريا الشمالية واليابان وبعض المناطق في الولايات المتحدة الامريكية في مرمى الصواريخ الكورية الشمالية (بيوش: محمد، ٢٠١٨، ٢٠٢).

وبالرغم من تشديد العقوبات الاممية على كوريا والعقوبات اليابانية الاحادية الجانب والتي تتمثل في رفض السماح للسفن الكورية الشمالية من الدخول الى الموانئ اليابانية ومنع استيراد

المنتجات الكورية الشمالية فضلاً عن منع دخول مواطني كوريا الشمالية الى اليابان، الا ان هذه التهديدات لكورية الشمالية قد زادت بعد العام ٢٠١٣ مع تزايد التجارب النووية الكورية الشمالية بواقع اربع تجارب من اصل ستة فضلاً عن تطوير قدراتها فوق التقليدية الصاروخية والكيمياوية والبيولوجية هذه القضايا كلها دفعت ادارة (شينزوآبي)الى تعزيز تحالفها الأمني مع الولايات المتحدة الامريكية عبر المبادئ التوجيهية الدفاعية الجديدة لعام ٢٠١٥ (فرحات: محمد، ٢٠١٧، ١٤٥).

وهناك قضية خلاف اخر بين اليابان وكوريا الجنوبية يتمثل بتسمية البحر الواقع بينهما فاليابان تطلق عليه اسم بحر اليابان وكوريا الجنوبية والشمالية تطلق عليه اسم بحر الشرق، وتم تشكيل لجنة من اليابان وكوريا الجنوبية من اجل اجراء مسح في اصول التسمية وقد تبينه بعدها ان المسح الياباني اكثر شمولاً وتم تثبيت والاعتراف بتسمية بحر اليابان بصورة نهائية في المنشورات الرسمية التابعة للأمم المتحدة للعام ٢٠٠٤ (عوديشو، ٧٠).

كما تعد مشكلة النزاع بين الدولتين على جزيرتي (تاكيشيما، توكدوا) من اهم القضايا بين اليابان والصين ، ان اليابان تفرض سيادتها على هذه الجزر منذ منتصف القرن السابع عشر، وقد تم ضم هذه الجزر الى اليابان رسمياً بقرار من مجلس الوزراء الياباني في العام ١٩٠٥ لتصبح جزء من مجموعة جزر(اوكي) التابعة لمحافظة شيمانية اليابانية ، وفي العام ١٩٥١ طالبت كوريا الجنوبية بهذه الجزر لكن الولايات المتحدة الامريكية قد رفضت هذا الطلب مدعية ان ذلك جزء من صلاحية السلطة القضائية في اليابان، وبعدها قامت كوريا الجنوبية برسم خط بحري خط (Syngman Rhee) ضمت من خلاله هذه الجزر، الان اليابان رفضت هذا العمل ووصفته خرقاً للقوانين الدولية، وطالبت كوريا الجنوبية عرض هذه القضية على محكمة العدل الدولية وباءت كوريا الجنوبية بالرفض، وبعدها تواصلت اليابان عبر سياستها الخارجية الى حل هذه القضية عن طريق التفاوض مع كوريا الجنوبية طبقاً لتشريعات والقوانين الدولية (.Takish, ,2014,17).

كما تعد قضية الوحدة الكورية من اهم القضايا التي تواجه اليابان، اليابان لديها مخاوف من تحقق الوحدة الكورية، وتكمن هذه المخاوف من ناحيتين (صالح: ماجدة، ١٩٩٩، ١٦٢-١٦٤):

١-**الناحية الاقتصادية:**- ستدخل كوريا الموحدة في التنافس الاقتصادي لتنافس الصين واليابان.

٢-**الناحية الأمنية:** - ارتفاع حجم القدرات العسكرية لكوريا الموحدة وذلك من خلال الخبرات العسكرية التي اكتسبتها كوريا الشمالية فضلاً عن التكنولوجيا الحديثة لكويا الجنوبية وهذا يؤدي الى الاختلال في التوازن بالمنطقة حيث تشارك الصين واليابان في هذا التوجه.

كما توجد هناك قضية اخرى الزيارات المستمرة لرئيس الوزراء الياباني الاسبق (جوزنيشيرو كويزومي) الي معبد ياساكوني الذي يضم رفات القادة العسكرين اليابانيين والمصنفين كمجرمين حرب من الدرجة الاولى الى استياء الكورين فضلاً عن اعتراض كورية الشمالية على العقوبات المفروضة عليها من قبل اليابان واعتبرتها تحدياً للقانون الدولي والانساني (عوديشو، ٧٢).

كما تعد قضية **الطاقة** من اهم القضايا الاقليمية التي تواجه اليابان، فاليابان تعتمد على روسيا في استيرادها للغاز الطبيعي الا ان العلاقات بينهم شهدت توتراً جديداً وذلك بعد قيام روسيا بتعليق مشروع سغالين٢ لإنتاج الغاز في العام ٢٠٠٦ ويعد اكبر مشروع استثماري مشترك لشركات يابانية في روسيا كما وقعت اليابان وروسيا خمسة اتفاقيات حول تعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما ومن ضمنها ثلاث مذكرات تفاهم هي (عوديشو، ٧٢) :

١-اعادة تنظيم لجنة على المستوى الحكومي لتعزيز التجارة بين اليابان وشرق اسيا.

٢- سياسة تبادل المعلومات للمساعدة في تنمية المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم.

٣- تعزيز مكافحة تجارة المخدرات والسلاح.

وقد وقعت روسيا واليابان عشرة اتفاقيات اخرى على مستوى خاص من ضمنها اتفاقية بين شركة (NTT) اليابانية للاتصالات وشركة (ترانستيليكوم) الروسية لإقامة شبكة من كيبل الياف بصرية بين هوكايدو وسخالين يمتد بطول ٥٠٠ كم وفي الجانب النووي توصل الطرفان الى اتفاق تعاون نووي في اطار تعزيز العلاقات بين البلدين في مجال الطاقة حيث تقوم روسيا بموجب الاتفاق بتخصيب اليورانيوم الياباني وبذلك تكون روسيا مصدراً ثابت للطاقة في اليابان، واليابان تبدي حرصاً على تلقي الغاز الطبيعي القادم من سخالين٢ بعد ان سيطرة مجموعة غاز بروم العملاقة على المشروع (عوديشو، ٧٦-٧٧).

المطلب الرابع/ توجه جديد ضمن المحيط الاقليمي بعد العام ٢٠٠٠

تبنت اليابان مع مطلع القرن الواحد والعشرين مقاربة جديدة تجاه المجتمع الدولي أطلقت عليها اسم استراتيجية المحيطين الهندي – الهادئ، منطقة حرة ومفتوحة كمفهوم جيوستراتيجية لتعزيز موقعها الريادي على الصعيد العالمي عن طريق إنشاء شبكة علاقات دولية تسمح بالتدفق الحُر والسلِس لمقومات النظام الرأسمالي بشرياً واقتصاديا، مع هدف مستتر هو كبح جماح انطلاقة التنين الصيني. (البدوي: حبيب، ٢٠١٨، ٧).

أطلق رئيس الوزراء الياباني سينزو آبي رسميا استراتيجية المحيطين الهندي- الهادئ، منطقة حرة ومفتوحة وذلك خلال مؤتمر طوكيو الدولي السادس لتنمية قارة إفريقيا كمبادرة يابانية تجاه الدول

الصديقة المجتمعة بالعاصمة الكينية في شهر آب عام 2016 وقال آبي في خطاب "" إن القارتين آسيا وإفريقيا هما الأسرع نمواً في العالم وتزخران بمصادر القوة الطبيعية وتتميزان بالديناميكية الناتجة عن التقاء المحيطين الهندي والهادئ " وكانت جذور هذه الاستراتيجية موجودة في النهج السياسي المبدئي لخط رئيس الوزراء آبي على المسار الدولي منذ بداية صعوده على الصعيد المحلي بقيادة الحزب الديمقراطي الليبرالي ففي ولايته الأولى كرئيس للوزراء وخلال زيارته للهند في آب 2007 للمشاركة بمؤتمر ملتقى البحرين دعا في خطابه أمام البرلمان الهندي الدولتين بصفتهما ديمقراطيتين متشابهتيّ التفكير والممارسة إلى المزيد من التعاون على الصعيد الآسيوي مع زيادة التحالف والارتباط مع الولايات المتحدة الأميركية وأستراليا وذلك من أجل تعزيز الحريات السياسية وتحقيق الازدهار الاقتصادي في آسيا الكبرى حيث حرية التنقل والتوسع والانتشار لرأس المال والسلع والمعرفة والمواطنين واستنادا إلى هذا الخطاب، بدأ السلك الدبلوماسي الياباني مدعوماً بالإعلام والخبراء المختصين بالترويج للتحالف الرباعي والذي يضم في لبنته الأولى اليابان والولايات المتحدة الأميركية والهند وأستراليا والخطوة الأولى المستهدفة هي تسوية النزاعات على الحدود البحرية الحالية ودعم النظام الإقليمي القائم مع ضمان حرية التجارة والملاحة البحرية، والسعي لتحقيق السلام الاستباقي وفقاً لخارطة بانورامية للعالم. (حبيب،٢٠١٨، ٨).

في نهاية العام ٢٠٢٢ قامت اليابان بنشر ثلاث وثائق استراتيجية مهمة (استراتيجية الامن القومي، استراتيجية الدفاع الوطني، برنامج تعزيز الدفاع) معلنة اعتماد منهج جديد للامن القومي والدفاع متعهدة بزيادة الانفاق الدفاعي من نحو (١% من الناتج المحلي الاجمالي الى ٢% وتخصيص ٣٢١ مليار دولار لميزانية الدفاع للسنوات من ٢٠٢٣ الى ٢٠٢٨) (الطواجني: هيثم، ٢٠٢٣) لتصبح اليابان ثالث دولة عالميا من حيث الانفاق الدفاعي بعد الولايات المتحدة الامريكية والصين، في اشارة واضحة لتحول حاسم في نهجها تجاه القضايا التي تجد فيها تحديات امنية من الصين وكوريا الشمالية ومؤخرا روسيا الاتحادية كما تجد ان تطور العلاقة الصينية الروسية والتي يتم تفعيلها في المنطقة الاقليمية لليابان من خلال الدوريات البحرية المشتركة فضلا عن البرنامج الصاروخي والنووي لكوريا الشمالية . ان التزام استراتيجية الامن الوطني الجديدة بالحصول على قدرات صاروخية مضادة هو جانب مهم من تعزيز الردع الياباني كما تدعو هذه الاستراتيجية الى ضرورة العمل مع الولايات المتحدة الامريكية والشركاء الاخرين لتحقيق توازن جديد في العلاقات الدولية وتشكيل بيئة امنية لا تتسامح مع التغيرات احادية الجانب مع تغيير الوضع الراهن بالقوة (الطواجني: هيثم، ٢)

الخاتمة

تعد التجربة اليابانية إحدى ابرز التجارب الوحدوية التي يشهدها العالم، والتي كان هدفها تحقيق التكامل والاندماج الاقليمي، وان تطور المجتمع الياباني قد مر بمراحل تاريخية طويلة ونتيجة للتجربة اليابانية المريرة في الحرب العالمية الثانية وخروجها منهزمة ألانها استطاعت بناء دولة عصرية حديثة، وتعد اليابان بلد الثقافة والعلم والتكنولوجيا وقد اعتمدت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ثقافة جديدة اساسها منع استخدام القوة في تسوية النزاعات الدولية، واصبحت اليابان تعتمد على الترتيبات الامنية مع الولايات المتحدة الامريكية كركيزة للحفاظ على مصالحها.

المصادر باللغة العربية:-

١. احمد قنديل، تغير مقلق: فرص ومخاطر عودة القوة اليابانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٤، القاهرة مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٣

٢. ايفيلين دوريل فير: الاقتصاد الياباني ، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، دمشق، ٢٠١٠.

٣. ايمان عبد العال عبد الغني: السياسة الخارجية اليابانية في شرق اسيا (١٩٩٠- ٢٠٠٨) ، المكتب العربي للمعارف، القاهرة ، ٢٠١٥.

٤. تقية محمد المهدي ، من اسرار نجاح التجربة اليابانية ، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية الجزائر، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف ، العدد ٥، ٢٠١١.

٥. حبيب البدوي: اليابان ودبلوماسية القوة الناعمة: استراتيجية المحيطين الهندي– الهادئ، منطقة حرة ومفتوحة ، مجلة دراسات ، العدد ٣٩، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٨ .

٦. خوالد أبوبكر وبوزرب خير الدين، الذكاء الاقتصادي ودوره في تعزيز تنافسية الاقتصاد والدول : قراءة في التجربة اليابانية، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، عدد ٣ ، ٢٠١٧.

٧. ربيعي سامية ، ربيعي سامية، آليات التحول في النظام الاقليمي – النظام الاقليمي لشرق اسيا، رسالة ماجستير منشورة، جامعة منثوري قسنطينة ، كلية الحقوق _قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨.

٨. ستار جبار، الارض المحرمة كوريا الشمالية: تفاعلاتها الداخلية والخارجية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦.

٩. شاذيه سعودي كمال: دور التجارة الخارجية علي التنمية الاقتصادية في اليابان في المدة (١٩٥٠-١٩٩٠) ، مركز العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٥.
١٠. صلاح خلف مشائ، جماعات الضغط اليابانية ودورها في تحديد سياسة اليابان الخارجية بعد عام ١٩٤٥ ، مجلة العلوم الانسانية، العدد١، جامعة بابل – كلية التربية العلوم الانسانية ، العراق ،٢٠٢١
١١. طويل نسيمة ،المثلثاتية الاستراتيجية في منطقة شمال شرق اسيا: (دراسة لما بعد الحرب الباردة)،برلين، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٧.
١٢. عبد القادر دندن، الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الاقليمي: اسيا الوسطى، جنوب اسيا، شرق وجنوب شرق اسيا، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر – باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٣.
١٣. عبد المالك حطاب وأبراهم مشعالي: الصعود البحري الصيني وتأثيره على الامن الاقليمي في جنوب شرق أسيا، مجلة المعيار، العدد ٤٦ ، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة الجزائر، ٢٠١٩.
١٤. علي سيد فؤاد ، السياسية الخارجية اليابانية ، دراسة تطبيقية على شرق اسيا ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي، ٢٠٠١.
١٥. علي غسان سامي ، توظيف المتغيرات الاقليمية في السياسة الخارجية اليابانية تجاها التوازنات الاقليمية والدولية بعد العام ٢٠١٣ ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٢ .
١٦. عمار كريم، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق اسيا دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠٢١.
١٧. كاظم هاشم نعمة، اليابان في السياسة الاسيوية ما بعد الحرب الباردة ، دار امنة للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٣ .
١٨. ماجدة علي صالح، مواقف وسياسات القوى الاقليمية تجاه الوحدة الكورية (اليابان والصين) ، تحرير: السيد صدقي عابدين، جامعة القاهرة، كلية العلوم الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الاسيوية، ١٩٩٩،ص باهر مردان: العلاقات الصينية اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، عدد ٥٧، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤ .
١٩. محمد ببوش ، العلاقات الامريكية الكورية الشمالية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، مركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، العدد ١، ٢٠١٨.

٢٠. محمد فايز فرحات، جدوى العقوبات ضد كوريا الشمالية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ٢١٠، ٢٠١٧.

٢١. نسرين حكمي، اليابان واستراتيجية القوة، ترجمة : كمال السيد، دار الحق، بيروت، ١٩٩٤

٢٢. نغم نذير شكر ، تطور القدرة العسكرية اليابانية وانعكاساتها على الدور الياباني الجديد، مجلة العلوم السياسية، عدد٥٥، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد ، ٢٠١٨.

٢٣. نوري عبد الحميد واخرون ، تاريخ اسيا الحديث والمعاصر، مركز الصخر للنشر والتوزيع ، بغداد، ٢٠٠٦ .

٢٤. وليم اشعيا عوديشو، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، الاكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠٠٨.

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Abdel Qader Dandan, the Chinese strategy for energy security and its impact on stability in its regional surroundings: Central Asia, South Asia, East and Southeast Asia, published doctoral thesis, Hajj Lakhdar University - Batna, Faculty of Law and Political Science, 2013.
2. Abdel-Malik Hattab and Ibrahim Machaali: China’s maritime rise and its impact on regional security in Southeast Asia, Al-Ma’ir Magazine, No. 46, Prince Abdelkader University of Islamic Sciences, Constantine, Algeria, 2019.
3. Ahmed Qandil, Disturbing Change: Opportunities and Risks of the Return of Japanese Power, International Politics Journal, No. 194, Cairo, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 2013.
4. Alexandra Sakaki, Japan's,Security policy: A Shift in Direction under Abe?,SWP Research Paper, (Berlin:Stiftung Wissenschaft und politik)SWP(German Institute for Internrional and Security Affair),No.2,(March2015),.
5. Ali Ghassan Sami, Employing regional variables in Japanese foreign policy towards regional and international balances after 2013, published master’s thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2022.
6. Ali Sayed Fouad, Japanese Foreign Policy, An Applied Study on East Asia, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2001.
7. Ammar Karim, The dynamics of the rising and dominant powers in Southeast Asia, an analytical study according to the theory of balance of interests, Al-Rafidain Center for Dialogue, Beirut, 2021.
8. Baller,S.Dutta,S.and Lanvin, B,(2016),"The Global Information Technology Report (GITR)2016:Lnnovating in the digital economy, INSEAD",Johnson Cornell University, and the world Economic forum (wEF),Geneva,Switzerland

9. Eto shinkicko,Foreign policy Formation in Japan,Toko,1976.
10. Evelyn Durrell Fair: The Japanese Economy, Translated by: Sabah Mamdouh Kaadan, Damascus, 2010.
11. G.C.Allen, Ashort Economic History of modern Japan 1867-1937,(London, George Allen Unwin Ltd. ,1946) .
12. Glenn D.Hook&Gavan McCormack, Japan's Contested Constitution, Document &Analysis, London, Shefifield Centre for Japanese Studies /Rout ledge Series, 2001,
13. Habib Al-Badawi: Japan and Soft Power Diplomacy: The Indo-Pacific Strategy, a Free and Open Region, Derasat Magazine, No. 39, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Kingdom of Saudi Arabia, 2018.
14. Hans G,Beat world, the Diet and Foreign policy, London, 1982.
15. Iman Abdel-Al Abdel-Ghani: Japanese foreign policy in East Asia (1990-2008), Arab Knowledge Bureau, Cairo, 2015.
16. Japan Military Strength :https://www.globalfirepower.com/country-militar- strength-detail.php?country-idjapan ٢٢- ٢٠٢١
17. Kazem Hashim Nimah, Japan in Asian Politics after the Cold War, Amna Publishing and Distribution House, Jordan, 2013.
18. KeiKoga,Japan&Southeast Asia in the indo -pacific, Implementing the Indo - pacific:Japan's region building initiative, Editor. Kyle Springer, University of Western Australia, perth US-AsiaCenter, 2019
19. Khawalid Abu Bakr and Bouzarb Khairuddin, Economic Intelligence and its Role in Enhancing the Competitiveness of Economies and Countries: A Reading of the Japanese Experience, Al-Bashaer Economic Journal, Algeria, No. 3, 2017.
20. Magda Ali Saleh, The Positions and Policies of Regional Powers towards Korean Unification (Japan and China), Edited by: Mr. Sedqi Abdeen, Cairo University, Faculty of Economics and Political Science, Center for Asian Studies, 1999, pp. Baher Mardan: Sino-Japanese Relations between Political Variables and Constants Al-Eqtisadiah, Journal of International Politics, No. 57, University of Baghdad, College of Political Science, 2014.
21. Muhammad Babush, US-North Korean relations in light of current international changes, Journal of Strategic and Military Studies, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin, Issue 1, 2018.
22. Muhammad Fayez Farhat, The feasibility of sanctions against North Korea, International Politics Journal, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, Issue 210, 2017.
23. Nagham Nazir Shukr, The development of Japanese military capacity and its implications for the new Japanese role, Journal of Political Science, No. 55, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, 2018.

24. Nisreen Hakami, Japan and the Strategy of Power, translated by: Kamal Al-Sayyid, Dar Al-Haqq, Beirut, 1994.
25. Nouri Abdel Hamid and others, Modern and Contemporary History of Asia, Al-Sakhr Center for Publishing and Distribution, Baghdad, 2006.
26. Rabiei Samia, Rabiei Samia, Mechanisms of Transformation in the Regional System - The Regional System of East Asia, published master's thesis, Constantine Menthuri University, Faculty of Law, Department of Political Science, 2008.
27. Revised Impleementation plan of the vision statement on Asian -Japan Friendship and. cooperation: Shared vision, shared identiy, shared future, Japan Ministry of foreign affairs, 6 August,2017 .
28. Salah Khalaf Masha'i, Japanese pressure groups and their role in determining Japan's foreign policy after 1945, Journal of Humanities, Issue 1, University of Babylon - College of Education and Human Sciences, Iraq, 2021
29. Sattar Jabbar, Forbidden Land, North Korea: Its Internal and External Interactions, Dar Al-Arabi for Publishing and Distribution, Cairo, 2016.
30. Schwab, k."the global competitiveness report 2016-2017",World Economic Form (WEF), Geneva, Switzer land. 2016 .
31. Shazia Saudi Kamal: The role of foreign trade on economic development in Japan in the period (1950-1990), Al-Arabi Center for Publishing and Distribution, Cairo, 2015.
32. Taisaku Ikeshim,China's Air Defens Identiication Zone (ADIZ) and its Impact on the terriorial And maritime Disputes in the East and South China Seas,Japan,Vol3-1,spring,2016.
33. Takish,Definitive clarifications as to why Takeshima is Japan's territory!10 points to Understand the Takeshima Dispute,Japan,Ministry of foreign affairs,2014.
34. Taqiyya Muhammad al-Mahdi, one of the secrets of the success of the Japanese experiment, Journal of the Academy for Social and Humanitarian Studies, Algeria, Hasiba Ben Bou Ali University of Chlef, Issue 5, 2011.
35. Tawil Nasima, Strategic Triangles in the Northeast Asia Region: (A Post-Cold War Study), Berlin, Arab Democratic Center, 2017.
36. William Isaiah Odisho, The Political System and Contemporary Japanese Foreign Policy, Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Arab Academy in Denmark, 2008.
37. Yasuyuki Ishida,Japan and ASEAN partnership: from Fukuda to Abe Doctrine, Jindal Journal Of International Affairs, Special Issue _Asean ,Editor: Pankajk. jha,Japan, Volume 2,Issue 2,2018 .